



«تأثير سعر الصرف الدولار على السيولة النقدية في المصارف العراقية للفترة (2010 - 2019)»

## The effect of the dollar exchange rate on cash liquidity in Iraqi banks

<https://doi.org/10.29124/kjeas.1651.09>

م . م حبيب فرحان حمدان<sup>(1)</sup>

[alkhaldyhb7@gmail.com](mailto:alkhaldyhb7@gmail.com)

مديرية تربية بابل – وزارة التربية – جمهورية العراق .

م . م إبراهيم بكر محمود<sup>(2)</sup>

[Ibrahimkalare@yahoo.com](mailto:Ibrahimkalare@yahoo.com)

مديرية تربية كرميان - وزارة التربية - كردستان العراق

م . م . عدنان محمد امين محمد<sup>(3)</sup>

[adnan.hamamin@gmail.com](mailto:adnan.hamamin@gmail.com)

مديرية تربية كرميان - وزارة التربية - كردستان العراق

### المستخلص

شهد الأسواق العراقية في الآونة الاخيرة تذبذب بأسعار صرف العملة الاجنبية (الدولار) ؛ ويشكل سعر الصرف عنصراً مهماً في العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال تسهيل عملية التبادل التجاري الدولي، لذا يُعد فهم سياسة سعر الصرف مسألة جوهرية بغية التعرف على الآلية التي يعمل بها الاقتصاد الكلي ولما لسعر الصرف من دور مهم في تحقيق الاستقرار السعري . فضلاً عن أنّ سعر الصرف يعد مرتكزاً أساسياً للدول النفطية و ذلك انها دول ريعية يغلب جانب الصادرات النفطية على الصادرات الاخرى، فضلاً عن ذلك فهو السعر الذي تتحدّد من خلاله أسعار السلع والخدمات المحلية في الخارج وكذلك السلع والخدمات الاجنبية ؛ حيث يتبع العراق نظام سعر الصرف العالمي المدار الذي يتحكّم به البنك المركزي بالمعروض النقدي من خلال نافذة بيع العملة، إذ تدخل المصارف والشركات بائعاً أو مشترياً العملة، وتؤثر هذه العملية في كمية المعروض النقدي من العملة بهدف السيطرة على سعر الصرف وتلبيته ومن ثمّ على مستوى السيولة المتوفرة لدى المصارف .

تطرق البحث إلى منهجية البحث المرتكزة على ( مشكلة البحث واهدافه وأهميته فرضيته ) والاطار النظري والذي احتوى على جانبين هما سعر الصرف والسيولة المالية اما الجانب العملي فقد استعرض البنك المركزي العراقي واهميته وكذلك مسؤوليته في تحديد سعر صرف العملة الاجنبية ومدى تأثيرها على السيولة المالية للبلد .

الكلمات الافتتاحية : سعر الصرف ؛ السيولة النقدية ؛ سعر الصرف الثابت ؛ سعر الصرف المعوم ، الودائع الحكومية .

### Abstract

Iraqi markets have recently witnessed fluctuations in foreign currency exchange rates (the dollar). The exchange rate constitutes an important element in international economic relations by facilitating the process of international trade exchange. Therefore, understanding the exchange rate policy is a fundamental issue in order to identify the mechanism by which the macroeconomy works and because the exchange rate has an important role in achieving price stability. In addition, the exchange rate is considered a basic basis for oil-producing countries, as they are rentier countries in which oil exports prevail over other exports. In addition, it is the price through which the prices of local goods and services abroad, as well as foreign goods and services, are determined. Iraq follows a managed global exchange rate system in which the central bank controls the money supply through the currency selling window, where banks and companies enter as sellers or buyers of the currency, and this process affects the quantity of the money supply of the currency with the aim of controlling and meeting the exchange rate and then the level of liquidity. Available at banks.

The research touched on the research methodology based on (the problem, objectives, importance, and hypothesis of the research) and the theoretical framework, which contained two aspects: the exchange rate and financial liquidity. As for the practical aspect, it reviewed the Central Bank of Iraq and its importance, as well as its responsibilities in determining the foreign currency exchange rate and the extent of its impact on the country's financial liquidity.

## الفصل الأول

### المبحث الأول: منهجية البحث

#### المقدمة

يُعدّ سعر الصرف أحد الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف السياسة النقدية المتمثلة بالوصول إلى الاستقرار النقدي في أي اقتصاد قومي، فمن خلال قناة سعر الصرف يستطيع البنك المركزي من المحافظة على المستوى العام للأسعار ومستوى الدخل في داخل الاقتصاد، فضلا عن كونه وسيلة مهمة لتسهيل عملية التبادل التجاري وتدفق رؤوس الأموال الدولية ، إذ أنّ العملية التي يتم بمقتضاها استبدال العملة المحلية بالعملة الاجنبية يؤدي سعر دورا مهما في النشاطات المالية والنقدية التي تقوم بها الدولة سواء كانت استثمارية أم تشغيلية .

#### أولاً- مشكلة البحث:

خلال العقود الأخيرة التي ضربت الكثير من دول العالم عدّت أزمات نقدية ومالية وارتفاع مستويات التضخم، ظهر إلى الساحة مجدداً الجدل حول نظام الصرف المناسب الذي يمكن أن يؤثر على السيولة المصرفية، وهنا يأتي التساؤل حول أثر سعر الصرف في تحقيق السيولة المصرفية، وبذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية:

هل يمكن لسعر الصرف بشقية أن يؤثر على مستوى السيولة النقدية لدى المصارف ؟ .

#### ثانياً: أهمية البحث

تتعلق أهمية البحث من أهمية سعر الصرف ودوره الفاعل في تعزيز السيولة النقدية لدى المصرف و توضيح نسبة السيولة المصرفية مدى امكانية الجهاز المصرفي من استيعاب الصدمات التي تواجه البنوك في عملها وما ينتج عنها من خسائر نتيجة عملية الائتمان والاستثمار والعمليات المصرفية الأخرى

#### ثالثاً: أهداف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على طبيعة العلاقة والأثر ما بين بين سعر الصرف والسيولة المصرفية وتقديم المقترحات التي تخص معالجة مشكلة البحث للقطاع المصرفي لتعزيز مركزها من السيولة المصرفية.

#### رابعاً : فرضية البحث

ان هناك علاقة واثر مباشر وغير مباشر ما بين سعر الصرف وبين مستوى السيولة النقدية لدى المصارف وان أي تغيير بسعر الصرف يؤدي إلى التغيير بمستوى السيولة ومن ثمّ ينعكس ذلك على مستوى الخدمات المالية التي يقدمها المصرف للزبائن ولاسيما فيما يتعلق بتأمين التزاماته المالية . ويمكن صياغة الفرضية بالاتي :

(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين سعر صرف النافذة ومؤشر السيولة المصرفية)

## خامسا: منهجية البحث

اعتمد الباحث على منهج تحليلي واستعمال معامل الارتباط (Pearson) عند تحليل البيانات .

سادسا : عينة البحث

المكانية : البنك المركزي العراقي في بغداد .

الزمنية : الفترة الزمنية للبحث تبدأ من عام 2010 ولغاية عام 2019 .

## الفصل الثاني : الاطار النظري

### المبحث الأول : مفهوم سعر الصرف وطرائق قياسه

تمهيد :

يشكل سعر الصرف عنصراً مهماً في العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال تسهيل عملية التبادل التجاري الدولي لذا يُعد فهم سياسة سعر الصرف مسألة جوهرية بغية التعرف على الآلية التي يعمل بها الاقتصاد الكلي ولما لسعر الصرف من دور مهم في تحقيق الاستقرار السعري . فضلاً عن ان سعر الصرف يُعد مرتكزاً أساساً للدول النفطية و ذلك انها دول ريعية يغلب فيها جانب الصادرات النفطية على الصادرات الأخرى، فضلاً عن ذلك فهو السعر الذي تتحدد من خلاله أسعار السلع والخدمات المحلية في الخارج وكذلك السلع والخدمات الاجنبية

المطلب الأول : ماهية سعر الصرف وأنواعه .

أولاً :- مفهوم سعر الصرف.

هناك العديد من المفاهيم التي يمكن من خلالها توضيح تعريف سعر الصرف ، إذ يعرف الصرف بأنه:

- ((سعر عملة دولة ما مقابل عملة دولة أخرى ،"أو هو نسبة مبادلة عملتين فأحدى العملتين تُعد سلعة والعملة الأخرى تعد ثمناً لها)) (مرسي: 2017: 501)

كذلك عرف بأنه(( ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم)) (الحلو : 2010 : 20 )

- كما عرف بأنه ((سلعة مؤلفة من مجموعة من العملات الأجنبية ، ويتحدد سعرها مقابل عملة البلد الأم من خلال قوى العرض والطلب في سوق صرف العملات في ذلك البلد)) (هشام وآخرون : 2008 : 54)

- ويمكن النظر إلى سعر الصرف من زاويتين مختلفتين :

- الأولى يعرف سعر الصرف بأنه "عدد الوحدات من النقد المحلي التي يتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي

- اما الثانية ينظر إلى سعر الصرف بأنه " عدد الوحدات بالعملة الأجنبية التي تدفع ثمناً للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية وهكذا يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي.

أنّ سعر الصرف المحلي يُعدّ الأكثر اعتماداً دولياً في الوقت الحاضر ، إذ تقوم الدول عند تحليل اقتصادياتها باستعمال سعر صرف عملاتها وليس صرف عملات البلدان الاخرى ، حتى تكون النتائج موافقة للمنطق الاقتصادي والنظرية الاقتصادية ، ففي حالة انخفاض سعر الصرف في الاقتصاد هذا يعني انخفاض قيمة العملة مما ينجم عنه ارتفاع الأسعار ، في حين لو تم استعمال سعر الصرف الأجنبي كما يستعمل للتعبير عن الاقتصاد المحلي فإن انخفاض سعر الصرف يعني ارتفاع قيمة العملة المحلية وهي نتائج مضللة أياً كانت المفاهيم المستخدمة في تحديد معنى سعر صرف العملات فإنها تشترك بما يأتي :-  
(سمير: 2007: 2 : 4)

- يعبر عن قيمة العملة مقابل العملات الأخرى

- أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي

- يعبر عن القوة الشرائية للعملة .

**ثانياً : أنواع سعر الصرف.**

عادة يتم التمييز بين أنواع عدّة من أسعار الصرف أهمها : (مرسي: 2017: 505)

**1- سعر الصرف الاسمي :**

يعرف على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية ، ومن خلال هذا التعريف فإن سعر الصرف الاسمي يعكس سعر العملة الجاري الذي لا يأخذ بالحسبان قوتها الشرائية من السلع وخدمات بين البلدين .

ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما . وينقسم إلى سعر صرف اسمي معمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية وسعر صرف موازٍ وهو سعر معمول به في الأسواق الموازية.

**2-سعر الصرف الحقيقي:**

وهو عبارة عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة المحلية .

أو هو سعر الصرف الاسمي معدلاً وفقاً لنسبة مستوى الأسعار المحلية نسبة إلى مستوى الأسعار في الخارج. ( المعموري: 2018 : 21) ، يمكن توضيح سعر الصرف الحقيقي من خلال المعادلة الآتية:

$E = P / PE$  إذ إن (E)

سعر الصرف (العملة الأجنبية بالعملة المحلية) و  $p$  هو مقياس مستوى الأسعار المحلية و  $pE$  مقياس مستوى الأسعار الأجنبية (يستعمل سعر الصرف الحقيقي في التحليل الاقتصادي لمتابعة أثر السياسات الاقتصادية على القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي) .

### 3- سعر الصرف التوازني:

يتحدد هذا السعر عند تساوي عرض عملة ما مع الطلب عليها في سوق الصرف الأجنبي، وهو سعر يؤدي إلى توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي . و سعر الصرف التوازني يتأثر بمجموعة من العوامل أهمها التغير في ميزان المدفوعات وحجم المعروض النقدي فضلاً عن معدلات التضخم والتغير في سعر الفائدة.

### 4- سعر الصرف الاسمي الفعلي:

يقيس سعر الصرف الاسمي الفعلي متوسط تغير سعر صرف بلد معين إزاء العملات الأخرى جميعها ، فهو متوسط مرجح لأسعار الصرف الاسمية محسوباً بالقياس إلى مدة أساس معينة ، ولا يأخذ هذا السعر في الحسبان اتجاهات الأسعار العامة في البلد المعني إزاء نظرائها في بلدان الشركاء التجاريين ويستعمل هذا المتوسط لقياس قيمة العملة لفترة مختارة وعادة ما يتم إدخال الشركاء التجاريين الرئيسيين للدول في هذا المتوسط ليعكس الأهمية النسبية لكل شريك ومن ثم يعبر عن مدى تحسن أو تطور العملة لمجموعة من العملات .

### 5- السعر الصرف العاجل:

يقصد بالسعر الفوري للصرف السعر الحالي أو الجاري ، الذي يعتمد عليه المتعاملون ويتم إدراجه في فواتير وتقييم الصفقات ، وتمثل هذه الصفقات أغلب العمليات التي تجري في سوق الصرف ، في حين يقصد بسعر الصرف الآجل ذلك السعر الذي يدرج في العمليات والصفقات بالاعتماد على السعر الفوري وفرق معدلي الفائدة في السوق النقدية بين العملتين ، أي أن التفرقة بين السعر الآجل للصرف والسعر الفوري يعتمد على الفترة الزمنية حال إبرام الصفقات وعلى مستويات معدلات الفائدة السائدة في الأسواق النقدية للأطراف المتعاملة.

المطلب الثاني :- أهمية الصرف وأهدافه .

أولاً :- أهمية سعر الصرف.

يُعدّ دراسة موضوع أهمية سعر الصرف من الامور الاكثر أهمية لدى المديرين وكما يأتي:(الحلو: 2016: 121)

1. يلعب سعر الصرف دوراً مهماً في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي يقوم بها أي بلد سواء كان ذلك النشاط تجاري أو استثماري .

2. يحتل سعر الصرف مركزاً محورياً في السياسة النقدية إذ يمكن أن يستعمل كهدف أو كأداة أو ببساطة كمؤشر ، واستعمال سعر صرف النقد كهدف تجاه العملات الأخرى قد يكون عاملاً لتخفيض التضخم وهذا يتلاءم مع الهدف النهائي للسياسة النقدية.

3. كون سعر الصرف يمثل التكاليف والأسعار سواء داخل البلد أو خارجه فإنه يمكن إن يستعمل كمؤشر على تنافسية البلد ومن ثمّ على ميزان المدفوعات بالنهاية.

4. يؤدي ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية إلى ارتفاع قيمة السلع المنتجة محلياً الموجهة للتصدير وانخفاض أسعار الواردات ويحدث العكس عند انخفاض قيمة العملة الوطنية إذ تزداد تنافسية السلع محلياً وترتفع أسعار السلع المستوردة.

### ثانياً : أهداف استقرار سعر الصرف .

يهدف استقرار سعر الصرف إلى تحقيق ما يأتي : ( القرشي : 2014 : 176-178)

1. الحفاظ على قيمة العملة ومكافحة التضخم :  
تهدف سياسة الصرف الحفاظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية ، إذ يؤديّ تحسن سعر الصرف الانخفاض مستوى التضخم وتحسن مستوى تنافسية المؤسسات ، وعلى الأمد القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم المستورد .

2. توزيع الدخل :  
يلعب سعر الصرف دوراً بارزاً في توزيع الدخل بين المجموعات والقطاعات فعند ارتفاع سعر الصرف الأجنبي (انخفاض قيمة العملة المحلية) يؤدي إلى ارتفاع قيمة صادرات البلد وزيادة دخله القومي وتزداد إرباح أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القوة الشرائية للعمال ، ويحصل العكس عند انخفاض سعر الصرف الأجنبي (ارتفاع قيمة العملة المحلية) فتتخفّض أرباح الشركات العاملة في قطاع السلع التصديرية وترتفع القوة الشرائية للعمال ، وعليه فإنّ سياسة الصرف الأجنبي ستؤثر في توزيع الدخل بين أصحاب رؤوس الأموال من جهة وبين العمال من جهة أخرى وكذلك بين صناعات التصدير وغيرها.

3. تخصيص المواد :  
يؤديّ سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية أي تحويل الموارد إلى قطاع السلع الموجهة إلى التصدير وهذا يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية إذ يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير ويقل عدد السلع التي يتم استيرادها ، كما يتزايد إنتاج السلع التي كانت عادة تستورد محلياً والسلع التي يمكن تصديرها وبالعكس منه ، اثر سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج إذ يؤدي انخفاض سعر الصرف الحقيقي إلى زيادة استعمال عملي الإنتاج (العمل ورأس المال) في قطاع التصدير في الصناعات المنافسة.

#### 4. تنمية الصناعات المحلية :

يستطيع البنك المركزي أن يتبع سياسة تخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة المحلية ، فمن خلال تخفيض سعر الصرف تصبح المنتجات الوطنية أكثر تنافسية في السوق الدولية . وهذا ما قام به البنك الفدرالي الألماني عام 1948 عندما خفض قيمة العملة بشكل مهم مما شجع الصادرات ، كما تبنت اليابان هذه السياسة من أجل حماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات وذلك ما بين 1970 – 1990.

**المطلب الثالث : العوامل المحددة لسعر الصرف وانظمته.**

#### اولا - العوامل المحددة لسعر الصرف :

لتوضيح الصورة التي يتم من خلالها تحديد سعر الصرف بشكل حر لا بد من توضيح جانبي الطلب والعرض على الصرف الأجنبي: ( عفيفي: 1995، :136)

#### 1 – الطلب على الصرف الأجنبي.

يعد الطلب على الصرف الأجنبي طلباً مشتقاً من الطلب المحلي على السلع والخدمات الأجنبية ، يتكون الطلب على الصرف الأجنبي من العمليات الواردة جميعها في الجانب المدين من ميزان المدفوعات والتي يمكن حصرها بالآتي:

أ- واردات السلع أو الواردات المنظورة .

ب - واردات الخدمات او الواردات غير المنظورة.

ج - صادرات رؤوس الاموال .

ح- التحويلات للخارج .

د- واردات الذهب .

ان الارتفاع في سعر الصرف الأجنبي يعني زيادة في عدد الوحدات من العملة الوطنية المدفوعة لقاء وحدة واحدة من العملة الأجنبية وهذا يعني ارتفاع اثمان السلع والخدمات الأجنبية (أي من البضائع والخدمات الأجنبية) والعكس صحيح هذا على فرض بقاء العوامل الأخرى على حالها وهو ما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين الكميات المطلوبة من الصرف الأجنبي وسعر الصرف ففي حالة انخفاض أسعار تلك السلع والخدمات يزداد طلب الأجانب عليها ومن ثم يزداد الطلب الأجنبي على العملة المحلية ويحدث العكس في حالة ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

#### 2 – عرض الصرف الأجنبي.

ان عرض الصرف الأجنبي يعد طلباً مشتقاً من طلب الأجانب على السلع والخدمات الوطنية، ومصادر عرض الصرف الأجنبي تتمثل بالبند كافة الواردة في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات وهي الآتي: (صالح:2016: 239)



ا- الصادرات السلعية أو الصادرات المنظورة.

ب- الصادرات الخدمية أو الصادرات غير المنظورة.

ت- واردات رؤوس الأموال .

ج- التحويلات للداخل.

ح- صادرات الذهب .

هناك علاقة دالية طردية بين سعر الصرف وعرض الصرف الأجنبي، إذ إن ارتفاع سعر الصرف الاجنبي يؤدي إلى زيادة عرض الصرف الاجنبي على فرض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، ويمكن القول أيضاً ان عرض الصرف الاجنبي يتأثر بمجموعتين من العوامل تتعلق المجموعة الأولى بالعلاقة الطردية بين سعر الصرف الاجنبي والكمية المطلوبة منه .

### 3 – التوازن بين الطلب وعرض الصرف الأجنبي.

يتحدد سعر صرف العملة بتقاطع منحنى الطلب على الصرف الأجنبي مع منحنى عرض الصرف الأجنبي في سوق الصرف الأجنبي ، وهذا يحدث بتفاعل قوى الطلب والعرض .وهنا نحن نكون بصدد نظام الصرف الحر أو المعموم ، إذ إن قوى السوق هي التي تحدد سعر الصرف عند نقطة تقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب ، وهذا ما يميز سعر الصرف الحر عن سعر الصرف الثابت والذي عادةً ما تحدده السلطات النقدية في البلد ( مرسى،:2017: 510)

### ثانيا : أنظمة الصرف الأجنبي.

تتعدد أنظمة الصرف الأجنبي فيما بين الدول ، وتتراوح أنظمة الصرف بين نظام الصرف الثابت والصرف المعموم تعويماً تاماً ، وسيتم مناقشة أبرز أنظمة الصرف وهي :- (فراس : 2005: 18 )

### أ:- نظام الصرف الثابت .

لقد تم الإشارة إلى الكيفية التي يتحدد بها سعر الصرف من خلال آلية السوق وذلك بتفاعل قوى العرض والطلب على الصرف الأجنبي ، وترك سعر الصرف يتحدد وفق هذه آلية التي ستحدث تغيرات في قيمة العملة المحلية ارتفاعاً أو انخفاضاً ، وعليه فمن مصلحة الدولة إن تحقق الاستقرار والثبات على قيمة عملتها لتجنب الآثار السلبية التي تعكسها التغيرات الحاصلة في العرض والطلب على الصرف الأجنبي ، لذا برز نظام سعر الصرف الثابت الذي يعمل ضمن قاعدة الذهب خلال المدة (1880-1914)، واعتمد على تحديد قيمة العملة بالنسبة لوزن معين من الذهب، فضلاً عن حرية استيراد الذهب وتصديره من وإلى الدول التي اتبعت قاعدة الذهب من أجل المحافظة على سعر صرف عملتها، ويتحدد سعر صرف العملات المختلفة بعضها اتجاه بعض على المحتوى الذهبي لكل منها ، إذ تعادل الدول المختلفة وحدثها النقدية بوزن معين من الذهب والتي تعلن استعدادها لبيع عملتها بالذهب وشرائها .

يؤكد أنصار هذا النظام تمتعه بمزايا عديدة منها التشجيع على التوسع في التجارة والاستثمار ،كون حدود تقلب أسعار الصرف الثابتة لا يتعدى حدي خروج ودخول الذهب ، فضلا عن تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، ففي حالة العجز تتخذ الدولة سياسة انكماشية بما يؤدي إلى انخفاض الأسعار والدخول بجعل الأسعار المحلية أكثر تنافسية في الأسواق الخارجية ، الأمر الذي ينعكس على تحسين وضع ميزان المدفوعات . إلا أن هذا النظام واجه انتقادات إذ يعد سعر الصرف الثابت أداة سهلة في نقل الدورات الاقتصادية مثل التضخم والانكماش ، وذلك من خلال فقدان الدولة لاستعمال المرونة في سعر الصرف ( تخفيضه أو رفعه) ، فضلاً عن حالة العجز في ميزان المدفوعات إذ تتطلب إتباع سياسة نقدية ومالية محلية لمعالجة العجز ، وقد يؤثر هذا على الأهداف الاقتصادية كالاستعمال الكامل ، والنمو الاقتصادي ، وغيرها ، مما يعني أن سعر الصرف الثابت يعد مقيدا لاستخدام السياسة الاقتصادية بصورة حرة، والجدير بالذكر أن بعض الدول تثبت عملتها المحلية على أساس عملة رئيسية واحدة مثل الدولار الأمريكي أو الفرنك الفرنسي أو على أساس سلة من العملات الرئيسية الأخرى ، ونظرا لظهور مساوئ في نظام الصرف الثابت بدأت الدول بالعمل على التدخل المباشر في سوق الصرف وهو ما نجده واضحا في النقطة الآتية.

#### ب :- نظام سعر الصرف المعموم .

تقوم فلسفة هذا النظام على تفاعل قوى العرض والطلب على العملات المحلية في سوق الصرف الأجنبي وبصورة حرة ، أي حدوث تغييرات في العرض والطلب على العملات التي قد تعمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من دون تدخل السلطات النقدية والمالية لتحديده.( عفيفي:1995 : 138-139)

ان الدول التي اتبعت هذا النظام استفادت من مرونة أسعار الصرف ، فبعد انخفاض قيمة العملة سينعكس على مستويات الأسعار في السلع والخدمات المحلية التي ستكون منخفضة بالنسبة للمستورد الأجنبي ومن ثم ترتفع استيراداته من هذه السلع والخدمات الأمر الذي يقود إلى تحسين وضع الميزان التجاري للبلد وعليه لا تحتاج الدولة إلى سياسات اقتصادية محلية (انكماشية أو توسعية) للحفاظ على التوازن إنما هذه السياسات تكون خالية من القيود المفروضة على ميزان المدفوعات .هناك سببان على عدم الأخذ بنظام الصرف المعموم هما :- ( باشا : 1989 : 386-387)

#### السبب الأول :

يعود إلى استعمال نظام القاعدة الذهبية في نطاق واسع ولمدة طويلة، من خلالها ألزمت بسعر صرف ثابت، مما جعل عملية التغيير في نظام الصرف عملية صعبة.

#### السبب الثاني :

حدة الجدل حول مدى صلاحية تطبيق سعر الصرف المعموم وعقد مقارنة بينه وبين سعر الصرف الثابت مما أدى إلى تعطيل عملية تطبيق هذا النظام في الوقت المناسب .

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدول تتبع نظام تعويم الصرف ، ولاسيما بعد انهيار نظام (بريتون وودز) ، ويعرف النظام الحالي بنظام التعويم المعوم أو الشامل ، أي عدم وجود وحدة حساب أو إسناد للنظام ككل ، وترك الحرية للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي في اختيارها لنظام سعر الصرف ، ماعدا ربط عملتها بنظام قاعدة الذهب، وتتعاصر في الوقت الحاضر صيغ مختلفة للصرف ، تتوزع عليها بلدان العالم مع حركة انتقال هذه الدول فيما بين أنواع وصيغها ، فهناك نماذج مختلفة لنظام الصرف المعوم ، ومنها التعويم غير المدار ويقصد به [ ترك آلية السوق هي التي تحدد سعر الصرف ]، أما النموذج الآخر فهو سعر الصرف المدار الذي يعتمد على اليه السوق في تحديده ، مع تدخل السلطات النقدية والمالية في سبيل الحد من تقلبات سعر الصرف ، واستقراره بالاتجاه الملائم للسياسة الاقتصادية للدولة ، ولا يضمن سعر الصرف المعوم المدار وغير المدار فقط ، و إنما يأخذ التعويم المشترك أي العملات العائمة المشتركة ، مثل نظام النقد الأوربي ، وكذلك التعويم الزاحف الذي يكون عنده سعر الصرف معدل وفق المتغيرات الاقتصادية إذ تتكون من الاحتياطات الموجودة في الدولة ، ومعدل التضخم فيها ، والدول المشتركة معها تجاريا ، ويكون تصنيف هذه الأسعار تابعاً لصندوق النقد الدولي منذ عام 1992.

## المبحث الثاني

### السيولة النقدية ومؤشراتها

**المطلب الأول :- مفهوم السيولة النقدية واهدافها .**

**اولا: مفهوم السيولة النقدية .**

#### **1- مفهوم السيولة :**

تشير السيولة إلى السرعة والسهولة التي يمكن بها تحويل الموجودات إلى نقد دون خسارة كبيرة في القيمة، الموجودات المتداولة هي الأكثر سيولة والتي تشمل النقد والموجودات التي سيتم تحويلها إلى نقد في مدة زمنية قصيرة أقل من سنة، الذمم المدينة تمثل المبالغ التي لم يتم تحصيلها بعد من الزبائن مقابل السلع أو الخدمات المباعة لهم، يتكون المخزون من المواد الخام التي سيتم استعمالها في الإنتاج والأعمال الجارية والسلع النهائية اما الموجودات غير المتداولة فهي أقل أنواع الموجودات سيولة التي تشمل الموجودات الملموسة مثل الممتلكات والألات والمعدات، إذ لا تتحول الموجودات غير المتداولة إلى نقد من النشاط التجاري العادي ولا يتم استعمالها عادة لدفع المصاريف اما الموجودات غير الملموسة فليس لها وجود مادي ولكنها يمكن أن تكون ذات قيمة كبيرة مثل قيمة العلامة التجارية أو قيمة براءة الاختراع والشهرة هي مصطلح محاسبي يعكس الأقساط التي تدفعها الشركات عندما تستحوذ على شركات أخرى . ( زينة : 2019: 11)

وقد عرفت السيولة بأنها ( تعني السيولة في مفهومها المطلق النقدية اما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الاصل للتحويل إلى أصول سائلة لمواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حالياً او في غضون مدة قصيرة) ، كما عرفت ايضاً بأنها ( مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين نقدية واصول سهلة التحويل (اصول شبه نقدية) وبين التزامات مستحقة مطلوب الوفاء بها) ، فيما عرفها صندوق النقد الدولي بأنها (المدى الذي يمكن فيه للأصول المالية ان تباع عند إشعار قصيرة بالقيمة المستوفية أو قريب منها) وتعرّف أحيانا ( بأنها امكانية تحويل الاصول المتداولة إلى نقد إذ تختلف درجة مرونة تحويل الاصول المتداولة

بعضها عن البعض الاخر، هنالك بعض الأصول يتم تحويلها إلى نقد بسهولة مثل الاستثمارات المالية في الاسهم وبعضها الاخر يصعب تحويله إلى نقدية نوعا ما مثل المخزون) ( عفيفي:1995 : 138-139)

## 2- مفهوم السيولة المصرفية .

تعني السيولة المصرفية: بأنها مقدرة المصرف على الوفاء بسحوبات المودعين، سواء العادية منها أو غير العادية، وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب دون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة. (الصياح والعامري: 2007 : 41-42).

## ثانيا- اهداف السيولة النقدية:

توصف نتائج السيولة النقدية المصرفية أنها من أهم الأسس التي يستند عليها في اتخاذ القرارات والحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد، وعليه فإن السيولة المصرفية تهدف إلى تحقيق الآتي: (النعيمي والتيمي:2000: 21 )

1. تقييم الوضع المالي والنقدي للمصرف.
  2. تقييم نتائج قراءات الاستثمار والتمويل.
  3. تحديد الانحرافات بالأداء المتحقق عن المخطط وتشخيص أسبابها.
  4. الاستفادة من نتائج التحليل لأعداد قوائم التدفقات النقدية والخطط المستقبلية.
  5. التدقيق باحتمالات الفشل الذي يواجه المصرف.
- وتشمل السيولة كل موجود قابل للتحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر بهدف مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حالياً أو في غضون مدة قصيرة.

أما السيولة شبه النقدية: فهي تعني الأصول التي يمكن تصفيتها أو بيعها أو رهنها ومنها أدونات خزنيه، كمبيالات مخصومة، أوراق مالية في الأسهم والسندات وهي أصول تسمى بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة، إذ تتصرف هذه الأصول بقصر آجال استحقاقها وإمكانية التصرف السريع لها سواء أكان بالبيع أم بالرهن، ومن الجدير بالذكر أن هذه الأصول كلما كانت حكومية أو مضمونة من قبل الحكومة كانت أكثر سيولة .

المطلب الثاني : اسباب الاحتفاظ بالسيولة النقدية ومزاياها وتكلفتها .

اولا: اسباب الاحتفاظ بالسيولة النقدية :

يمكن إيجاز أهمية الأسباب الرئيسة للاحتفاظ بالسيولة النقدية هي: (فايز:2009 : 241)

## 1-المعاملات :

يمثل هذا الدافع ما تحتفظ به الشركة من نقد لتغطية الاحتياجات والعمليات العادية مثل دفع اجور العاملين ودفع ثمن المشتريات، إذ يتوقف حجم النقد بالنسبة لدافع المعاملات على حجم الشركة والمدى الذي يسمح بدخول النقد إلى الشركة وخروجه منها ومدى استقرار التدفق النقدي لها وتستطيع الشركة تقليل حجم النقد المحتفظ به للمعاملات من خلال دقة تزامن دخول وخروج النقد للشركة وتقليص المدّة الزمنية له .

## 2- الاحتياط:

تحتفظ الشركات بالنقدية بسبب الدافع الاحترازي او الاحتياط في هذه الحالة تحتفظ الشركات بالنقد لاستمرار الاستثمار في المشروعات الإيجابية خلال الأجل التي يكون فيها التمويل الخارجي يصعب الوصول اليه او مكلفاً، هذا الموقف له أهميّة لاسيما بالنسبة للشركات التي لديها فرص استثمار إيجابية في صافي القيمة الحالية ولكنها غير قادرة على توليد ما يكفي من النقد الداخلي للاستفادة منه .

## 3- المضاربة: -

هذا يعني ان تحتفظ الشركة بالأرصدة النقدية لاغتنام الفرص الاستثمارية المربحة بهدف زيادة هامش الربح على سبيل المثال يمكن للشركة التي تعمل في قطاع أعمال البناء ان تشتري كمية كبيرة من الاسمنت إذ توقعت ارتفاع سعره ثم يبيعه بسعر أعلى في المستقبل وقد أشار كينز إلى أهميّة دافع المضاربة تزداد بشكل كبير مع وجود الأسواق المالية إذ يمكن للشركة ان تحقق الربح من خلال تغيير أسعار الاسهم في تلك الأسواق

ثانيا - مزايا الاحتفاظ بالسيولة النقدية بالكمية المناسبة.

تحقق عملية الاحتفاظ بكميات مناسبة من السيولة النقدية مزايا عدّة منها : (محمد وعريان:2022: 56)

- ا - مواجهة الأزمات المالية والحالات الطارئة أو التوسّع في عمليات الشركة أو الانكماش المفاجئ في حجم تلك العمليات .
- ب- أداء المتطلبات المالية ومواجهة الالتزامات حين استحقاقها .
- ج - الإفادة من الفرص المتوافرة التي تحتاج إلى مخصصات مالية طارئة .
- د - الإفادة من الخصومات المختلفة عند تنفيذ عمليات الشراء .
- هـ -المحافظة على مركز الشركة المالي فضلا عن السمعة الائتمانية .

### ثالثاً :تكلفة الاحتفاظ بالسيولة النقدية.

عندما تحتفظ الشركة بسيولة نقدية تزيد عن الحد الأدنى الضروري فإنها تتحمل تكلفة الفرصة البديلة إذ تمثل هذه التكلفة إيرادات الفوائد التي يمكن جنيها من خلال الاستعمال الأفضل لها مثل الاستثمار في الأوراق المالية القابلة للتداول وعلى الرغم من تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالسيولة النقدية فإن الشركة تحتفظ بالنقد الذي يزيد عن متطلبات الرصيد التعويضي لأنه يجب الحفاظ على رصيد نقدي لتوفير السيولة اللازمة لاحتياجات المعاملات ودفع الفواتير. فإذا احتفظت الشركة برصيد نقدي صغير جداً فقد تنفذ السيولة النقدية إذا حدث هذا فقد تضطر الشركة إلى جمع الأموال على أساس قصير الأجل يمكن أن يشمل ذلك على سبيل المثال بيع الأوراق المالية القابلة للتسويق أو الاقتراض تتضمن الأنشطة مثل بيع الأوراق المالية القابلة للتسويق والاقتراض تكاليف مختلفة فإن الاحتفاظ بالنقد له تكلفة الفرصة البديلة لتحديد الرصيد النقدي المناسب، يجب على الشركة الموازنة بين مزايا الاحتفاظ بالنقد مقابل هذه التكاليف . (محمد وعريان:2022: 57)

### المطلب الثالث : مكونات إدارة السيولة النقدية ونظرياتها.

#### اولاً: مكونات السيولة النقدية.

بالنظر إلى منهج راد كليف والذي يمثل السيولة العامة بالمفهوم الأوسع لعرض النقود (M3) وإنّ عرض النقود في الاقتصاد الذي يصعب تقديره بشكل دقيق وذلك لأن درجات السيولة التي تكون عرض النقود واشباه النقود والاصول الحقيقية تتغير من وقت إلى آخر وذات طبيعة مختلفة استناداً إلى منهج راد كليف فان السيولة العامة هي سيولة المجتمع الاقتصادي جميعاً ومؤسسات مالية حكومية ، افراد ، منشآت غير حكومية ، ان عرض النقود جزء من الهيكل الواسع للسيولة العامة للاقتصاد القومي، عموماً فإن عرض النقد يركز على عنصرين هما : الودائع وصافي العملة في التداول . إلا أنّ نسبة اسهامها متباينة من دولة إلى اخرى فقد تصل نسبة صافي العملة إلى 80% من عرض النقد وحياناً تخفض هذه النسبة إلى 20% والعكس صحيح ايضاً بما يخص الودائع ،ولمّا كانت السيولة العامة هي مجموع عرض النقود للمجتمع الاقتصادي بمجموعة فلا بد من التطرق إلى مفاهيم عرض النقود التي تمثل مجموعها السيولة العامة وهي كما يأتي : ( هودان : 2006 :15-12)

#### 1- عرض النقود بالمفهوم الضيق (M1)

يشير هذا المفهوم لعرض النقد إلى صافي العملة في التداول (C) مضافاً إليها الودائع الجارية للقطاع الخاص لدى المصارف التجارية، والذي اصبح هذا المفهوم يأخذ المصارف المركزية في الدول المختلفة لأنه يستعمل في الاحصاءات المالية التي يعدها صندوق النقد الدولي ، وبمعنى اخرى يمثل عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) كمية النقود التي يصدرها البنك المركزي والمستعملة وسيطاً للمبادلة (النقود القانونية) فضلاً عن نقود الودائع التي تقوم بخلقها المصارف التجارية عن طريق قبول الودائع ومنح الائتمان والذي يستثنى من ذلك ودائع الحكومية تحت الطلب في المصارف التجارية والعملة في خزانة المصارف او خزانة الحكومة.

## 2- عرض النقود بالمفهوم الواسع (M2).

يرى البعض النقديين ان مفهوم عرض النقد الواسع (M2) يبين الحجم الكلي لعرض النقود ، والحجة في ذلك التطور الحاصل في هيكل اقتصاديات الدول المتقدمة الذي نتج عنه تنوع الاصول المالية التي يمكن تحويلها (اي تقيدها) إلى وسائل دفع دون أدنى خسارة وبأقل وقت ممكن وان هذه الاصول المتمثلة بالودائع الآجلة والادخارية وحسابات القروض تدر دخلاً مستمر بصورة فوائد ، وهذا لا يتوفر في وسائل الدفع كالعملة في التداول ، وهذا يشمل عرض النقود الواسع (M2) ووسائل الدفع المباشرة الاجمالية والتي هي مكونات (M1) مضافاً اليها الودائع الآجلة (الثابتة والزمنية) والودائع الادخارية الخاصة (ودائع القطاع الخاص) لدى المصارف التجارية والتي يطلق عليها مصطلح (اشباه النقود) ، على الودائع الآجلة الزمنية والودائع الآجلة الثابتة والودائع الادخارية او ودايع التوفير لدى المصارف التجارية التي يمكن تحويلها إلى نقود في مدة زمنية قصيرة من دون أية ادنى خسائر تذكر مما يعني تمتعها بدرجة عالية من السيولة ويعرف عرض النقود الواسع (M2) بمصطلح السيولة الداخلية او المحلية.

## 3- مفهوم عرض النقد الأوسع (M3).

يشير مفهوم عرض النقود (M3) إلى سيولة المجتمع الاقتصادي عامة ، اذ يشمل الودائع الحكومية والودائع الأخرى ليضاف إلى السيولة المحلية الخاصة (M2) والذي يطلق عليه احياناً السيولة المحلية الاجمالية او السيولة العامة وهذا يرجح الاخذ بهذا المفهوم (M3) إلى توسع تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي إذ أصبحت المؤسسات المالية العامة تمارس نشاطاً لا يختلف عن نشاط القطاع الخاص ، والذي نتج عنه زيادة في عدد المؤسسات المالية الوسيطة وتوسع دائرة الخدمات المالية والمصرفية المتخصصة ومن ثم ظهور وتسويق أشكال جديدة للسيولة العامة.

## 4- الودائع الحكومية .

يقصد بالودائع ما يتم ايداعه لدى البنوك من اموال لأوقات محددة حسب نوع الوديعة والودائع الحكومية هي ودائع الحكومة لدى البنك المركزي والمصارف التجارية اذ يعود التحكم بهذه الودائع من جانب الحكومة حسب السياسة الاقتصادية المتبعة في الاقتصاد ، اذا كانت سياسة البنك سياسة توسعية هذا يعني زيادة في رصيد الودائع لدى البنوك ، ما يعني توزيعها على القطاعات الحكومية لتمويل النفقات العامة . أما في حالة اتباع البنك المركزي سياسة انكماشية هذا يعني عدم استعمال الحكومة لودائعها بتمويل الانفاق العام ، من هذا نستخلص ان السيولة العامة شيء يقترب من الـ (M3) او هي الـ (M2) زائداً الودائع الحكومية . اما الودائع الأخرى فلا تعتمد في هذه الدراسة لعدم توفر بيانات دقيقة بخصوص هذه الودائع . وأن التغيير في معدلات نمو السيولة العامة تسهم في التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد هذا ينعكس بدوره على مؤشرات أخرى كالاستثمار والادخار وسعر الصرف ، فضلاً عن انعكاسها على مؤشرات النمو والاستقرار الاقتصادي والتي تتأثر بمستويات السيولة العامة.

## ثانيا : نظريات ادارة السيولة .

أشارت الكثير من الدراسات والابحاث في الفكر المالي إلى وجود مجموعة من النظريات التي تفسر إدارة السيولة والتي حددت أهم تلك النظريات وقسمت إلى اربع نظريات مختلفة تمثل في نظرية امكانية التمويل ونظرية القرض التجاري ونظرية الدخل المتوقع ونظرية إدارة المطلوبات والتي تعني النظريات الثلاثة الاولى بإدارة الموجودات اما النظرية الاخيرة فأنها تركز على إدارة المطلوبات : .(العرمان: 2019: 21)

### 1- نظرية القرض التجاري.

اذ تقوم هذه النظرية على اساس سيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائياً عن طريق التصفية الذاتية لقروضه التي تكون لمدة قصيرة او لأجل تمويل غايات رأس المال العامل ، اذ يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد اكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح ووفقاً لهذه النظرية فإن المصارف لا تقترض لغايات السلع الاستهلاكية أو العقارات أو الاستثمار في بعض السندات والاسهم ، والسبب يعود في ذلك لطول مدة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات اذ تناسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية اذ تكون القابلية العظمى من زبائن المصرف من التجار محتاجة إلى التمويل لصفقات محددة ولمدة قصيرة والذي يؤخذ على هذه النظرية :-

- أ- أن هذه النظرية تحول دون تقديم القروض اللازمة لتوسيع المشاريع الصناعية وزيادة خطوط الانتاج واعادة تجهيزها بالآلات الحديثة وذلك لطول مدة هذه القروض ما يعني عدم إمكانية تشغيلها اثناء مدة قصيرة.
- أ- قيامها على اقتراض امكانية اكمال دورة التجارة بنجاح وهو أمر تحقق دائماً سيما في أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية.
- ب- فشلها في سد الحاجات الاقتصادية والإجمالية في البلدان النامية إذ التقييد التام بهذه النظرية يمنع المصارف من الاسهام في مشاريع البنى التحتية والتي تعمل على إحداث تغييرات جوهرية في الاقتصاد القومي .
- ت- لم تأخذ هذه النظرية الثبات النسبي بالحسبان للودائع بمختلف انواعها فالودائع الجارية لا يتم سحبها جميعها في وقت واحد بل ان عملية الايداع والسحب لهذا النوع من الودائع يكون بصورة مستمرة . اما بالنسبة لودائع التوفير فيكثر منها حسب الوضع الطبيعي الذي تنمو وتكبر فيها ما يجعلها تتمتع بالثبات النسبي اما بالنسبة للودائع الثابتة فتواريخ استحقاقها معروفة للمصرف لا يحق لصاحبها السحب الا في مواعيد استحقاقها.

### 2- نظرية امكانية التحويل .

تعتمد هذه النظرية اساساً على أن سيولة المصرف تعد جيدة ما دامت لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت وبأقل خسارة ممكنة فإذا لم يتقدم المقترض على سداد ما بذمته من التزامات مالية مستحقة فإن المصرف يقوم بتحويل بعض احتياطياته الثانوية او جزء منها كالأوراق المالية والتجارية إلى نقد أو يقوم ببيع جزء من الضمان المصاحب للقروض سواء أكان أوراق مالية أم عقاراً أم غير ذلك وعلى اثر ذلك يمكن ان تتوفر سيولة نقدية كافية لمدة المصرف تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية.(مها: 2018: 22).

### 3- نظرية الدخل المتوقع .



اذ تقوم هذه النظرية على اساس أن إدارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض ومن ثم فأنها تدخل في عدها الدخول المتوقعة للمقترضين في المستقبل والذي يمكن المصرف من منح قروض طويلة ومتوسطة الاجل ، فضلاً عن ذلك منحه للقروض قصيرة الاجل ما دامت عملية السداد هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين والتي تكون بشكل اقساط دورية منتظمة (كل شهر أو كل شهرين) هذا يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية ويرجع ذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية وامكانية توقعها. (كاظم: 2014: 67).

#### 4- نظرية إدارة المطلوبات.

تتركز هذه النظرية على جانب المطلوبات اذ تؤكد على أن المصارف التجارية لديها القدرة على توفير السيولة في جانب المطلوبات كما هو الحال في جانب الموجودات عن طريق استحداث انواع جديدة من الودائع منها شهادات الايداع التي يمكن تداولها وهي شهادات غير شخصية يمكن لحاملها التصرف في الشراء والبيع وعادة ما تكون القيمة الاسمية لتلك الشهادات كبيرة جداً ، إذ معدل فائدتها وتاريخ استحقاقها يتحددان بواسطة المصرف دون التدخل من الزبون وايضاً شهادات الايداع التي لا يمكن تداولها ، وهي شهادات شخصية تصدر بمقتضى اتفاق بين الزبون والمصرف يتحدد بها معدل الفائدة وتاريخ الاستحقاقات والتي لا يجوز لحاملها التصرف فيها بالبيع كما لا يمكن له استرداد قيمتها قبل التاريخ المحدد وعادة ما تكون قيمتها الاسمية للشهادات القابلة للتداول كما توجد انواع جديدة اخرى كودائع أمر السحب القابلة. (شيماء: 2014: 68)

#### المطلب الرابع : مقاييس السيولة النقدية.

تقاس السيولة في البنوك بنسبة التوظيف إلى الودائع اي مدى استعمال البنك للودائع لتلبية حاجات الزبائن ، فكلما ارتفعت هذه النسب دل ذلك على كفاءة البنك في تلبية القروض الاضافية اذ يفضل أن تقاس السيولة بنسبة الاصول السائلة وشبه السائلة إلى الودائع وهناك العديد من النسب التي يمكن ان تقاس السيولة في المصارف منها:- ( النصراوي،: 2019: 34-37)

#### 1- نسب الاحتياطي النقدي القانوني :

إذ يشكل الاحتياطي ذلك الجزء الذي تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي والذي يشكل نسبة معينة من اجمالي البنك المركزي التجاري ، اذ تحدد هذه النسبة بموجب قانون وبشكل الزامي لدى السلطات النقدية المتمثلة بالبنك المركزي اذ تحسب هذه النسبة في العلاقة الآتية :-

نسبة الاحتياطي النقدي = ارصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي / قيمة اجمالي الودائع + التزامات اخرى (إذ أن الالتزامات الاخرى تتمثل بالشبكات ، الحوالات والاعتمادات مستحقة الدفع ، وبشكل عام الارصدة النقدية المستحقة الاخرى).

#### 2- نسبة الرصيد النقدي .

إذ أن الرصيد النقدي لدى البنوك التجارية يتأثر بعمليات الايداع والسحب لدى البنوك ذاتها الامر المهم في ذلك هو معرفة نسبة الرصيد النقدي لقيمته ، على ان هذه النسبة تمثل المعيار الذي يمكن من معرفة سيولة البنك والذي حسابها بالعلاقة الآتية:-

نسبة الرصيد النقدي = رصيد مودع لدى البنك المركزي نقدياً جاهزة لدى البنك / قيمة اجمالي الودائع + التزامات اخرى .

### 3- نسب السيولة العامة .

والتي تعني هذه النسبة مدى قدرة البنك على سداد التزاماته المستحقة بشكل عام ، والذي يعتمد على اصوله السائلة والشديدة السيولة وتحسب بالعلاقة الآتية :-

نسبة السيولة = رصيد مودع لدى البنك المركزي نقدياً جاهزة في البنك + اصول شديد السيولة / اجمالي الودائع + التزامات اخرى

وتقيس هذه النسبة مدى قدرة البنك على تخطيط التدفق النقدي بما يمكنه من مواجهة السحوبات التي تحدث بصورة مفاجئة وايضاً قياس مدى كفاءة البنك في اجراء توازن بين الربحية والسيولة ، فمن المعلوم ان النسب العالية من السيولة تكون في العادة على حساب الربحية والتي تضم كلا من الاوراق التجارية قصيرة الاجل والمالية .

### 4- إدارة السيولة في المصارف

والذي يمكن ان تعرف ادارة السيولة في البنوك بانها الملاءمة بين تحصيل السيولة بأقصر وقت وفضل سعر وبين استثمارها وتوظيفها بصورة مجدية إذ تهدف السيولة في البنك إلى النقاط الآتية:-

أ- توفر الإدارة المصرفية السليمة التي تتخذ القرارات المناسبة بشأن الوصول إلى مستويات معينة من حجم الودائع ، لا تكون زائدة عن الحاجة عن طريق عدم القدرة على توظيفها ، الامر الذي يؤدي إلى انخفاض معدل الربحية .

ب- تحقيق عائد مناسب ومنافس على استثمارات البنك

ث- وضع حدود دنيا لحجم السيولة بما يتناسب مع نشاطات البنك .

ج- وضع القواعد والضوابط والسقوف لتقليل مخاطر البنك بمجالات التوظيف والوصول إلى مخاطر مقبولة ومدروسة .

ح- المحافظة على سيولة كافية لتلبية الحاجات الطارئة وذلك دون اللجوء إلى عملية تصفية بعض الاصول ، اسهم وصكوك ودايع وكالة استثمارية ... وغيرها (الذي قد يعرض البنك لتحقيق خسائر على هذه الاصول ولاسيما عندما لا تكون ظروف السوق مؤاتيه)

هـ- تقليل مخاطر الاستثمار التي يمكن ان تنشأ عن عدم التأكد من المحيط بالأسواق المالية او بظروف المؤسسات المالية المصدرة للأدوات المالية التي يستثمر فيها البنك ويكون ذلك بشكل اساس عن طريق التنوع في محفظة الأوراق المالية ووضع الحدود القصوى لها.

### الفصل الثالث : الاطار العملي

#### اولا : نبذة تعريفية عن البنك المركزي عينة البحث

تأسس البنك المركزي العراقي عام 1947 في بغداد في العهد الملكي وكان يسمى سابقا باسم المصرف الوطني العراقي ، في حين اعيد تأسيسه بعد الاحتلال الأمريكي للعراق استنادا إلى قانون البنك المركزي العراقي لعام 2004 . وبرأس المال المصرح به وهو 100 مليار دينار عراقي ، ويقع المكتب الرئيسي للبنك في بغداد في شارع الرشيد مع أربعة فروع في البصرة والموصل والسليمانية واربيل ، ويسمى المسؤول الأول عن البنك محافظا وله رتبة وزير.

#### اولا : تحليل بيانات سعر الصرف.

اعتمد الباحث سلسلة زمنية لمدة عشر سنوات بدءا من 2010 ولغاية 2019 لغرض تحليل بيانات سعر الصرف وهي (معدل سعر صرف نافذة بيع العملة في البنك المركزي العراقي، ومعدل سعر صرف السوق الموازي، وكمية مبيعات نافذة بيع العملة) وحسب الجدول (1)

الجدول (1) بيانات سعر الصرف في الاقتصاد العراقي (2010-2019)

السنة	معدل سعر صرف نافذة بيع العملة /دينار	معدل سعر صرف السوق الموازي / دينار	كمية مبيعات نافذة بيع العملة سنويا / مليون دولار
2010	1170	1185	36169
2011	1170	1196	39789
2012	1166	1233	48649
2013	1166	1233	53321
2014	1166	1214	51728
2015	1167	1247	44304
2016	1182	1272	33524
2017	1184	1258	42201
2018	1183	1209	47133

51127	1196	1182	2019
44785.5	1224.6	1173.6	الوسط الحسابي
6775.11	29.55	8.03	الانحراف لمعياري

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على نشر البنك المركزي العراقي

يتبين من الجدول (1) ما يأتي :

أ- بلغ الوسط الحسابي لسعر صرف النافذة ( 1173.6 ) دولار، بالانحراف معياري (8.03) دولار يلاحظ أن سعر صرف النافذة للسنوات (2012 – 2013 – 2014 – 2015) كان اقل من الوسط الحسابي، ويلاحظ انخفاض قيمة الانحراف المعياري، وهذا يدل على أن سعر صرف النافذة كان يتمتع بنوع من الاستقرار النسبي الكبير خلال مدة البحث، الأمر الذي انعكس على استقرار السوق بشكل عام .

ب- بلغ الوسط الحسابي لسعر السوق الموازي (1224.6) دولار بالانحراف معياري (29.55) دولار يلاحظ أن سعر صرف السوق الموازي للسنوات (2010 – 2011 – 2015 – 2018 – 2019) كان أقل من الوسط الحسابي، ويلاحظ أن قيمة الانحراف المعياري كانت أكبر من قيمة الانحراف المعياري لسعر صرف النافذة. وهذا يدل على أن سعر السوق الموازي كان يشهد تذبذباً أعلى من سعر صرف النافذة، وهذا شيء طبيعي كونه يخضع لعوامل كثيرة، الأمر الذي أدى إلى حصول تذبذبات في السوق.

ج- بلغ الوسط الحسابي لكميات مبيعات نافذة العملة (44785.5) مليون دولار سنوياً بانحراف معياري (6775.11) مليون دولار تلاحظ ان كميات المبيعات للسنوات (2010-2016-2017) كانت اقل من الوسط الحسابي، ويلاحظ أن قيمة الانحراف المعياري كانت عالية، وهذا يدل على وجود تذبذب كبير في كميات الدولارات المباعة خلال مدة البحث .

ثانياً:- تحليل بيانات مؤشر السيولة المصرفية.

اعلم الباحث سلسلة زمنية لمدة عشر سنوات اعتباراً من 2010 ولغاية 2019 لغرض تحليل بيانات مؤشر السيولة للاستقرار المصرفي إذ استعملت القروض والسلف والاستثمارات لاختبارات العينة احصائياً وحسب الجدول (2)

الجدول (2) بيانات مؤشر السيولة المصرفية في العراق (2010-2019)

نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات	إجمالي الموجودات	الاستثمارات	نسبة القروض والسلف إلى إجمالي الودائع	إجمالي الودائع	إجمالي القروض والسلف	السنة
18.82	890347462	51665417	10.07	855561	5445716	2010

36.85	317202822	56474166	16.99	29265123	58610285	2011
51.12	468175716	70489090	14.24	95875352	82310582	2012
49.74	74201038	17100780	10.49	487404	1339214	2013
49.86	841217221	63110862	11.94	63290279	82210239	2014
43.29	495222792	33596294	19.92	41866631	23513431	2015
41.96	764219016	21992019	21.02	96566559	7614247	2016
51.38	651193280	50099235	18.54	6173319	55013299	2017
72.23	91140462	189101487	2.01	79383944	60817858	2018
87.28	157129615	738112757	22.71	54088964	11020238	2019

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير ونشرات البنك المركزي لسنوات مختلفة

أ- حَقَّقَتْ نسبة الفروض والسلف إلى إجمالي الودائع وسطا حسابيا (16.70) بالانحراف معياري (4.70) يلاحظ من الجدول (2) أن السنة (2010) قد حَقَّقَتْ قيمة أقل من الوسط الحسابي وهذا يؤثر انتعاش القروض الممنوحة في القطاع المصرفي العراقي قياسا بالودائع وبشكل مضطرب خلال مدّة البحث.

ب- حققت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الموجودات وسطا حسابيا (50.25) بالانحراف معياري (18.68) يلاحظ من الجدول (2) أنّ السنوات (2010-2011-2013-2014-2015) قد حققت قيمة أقل من الوسط الحسابي وهذا يؤثر انخفاضاً في قدرة النظام المصرفي على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل لتلك السنوات قياسا بباقي السنوات.

### ثالثاً - التحليل الإحصائي المتغيرات البحث.

يستهدف الباحث في هذا المحور اختبار فرضيات البحث وعلى النحو الآتي اختبار علاقات الارتباط بين متغيرات البحث يستعمل الباحث معامل الارتباط (Pearson) من أجل معرفة قوة علاقات الارتباط واتجاهاتها بين متغيرات البحث والتي تضمنتها فرضيات الارتباط وعلى النحو الآتي:

اختبار فرضية البحث: (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين سعر صرف الناظفة ومؤشر السيولة المصرفية). يبيّن الجدول (3) نتائج اختبار هذه الفرضية

### الجدول (3) اختبار فرضية الارتباط

التحليل الإحصائي	نسبة القروض والسلف إلى إجمالي الودائع	نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات
سعر الصرف النافذة	0.737	0.531
Sig	0.015	0.146

يتبين من الجدول (3) وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية عند مستوى (5%) بين كُـل من سعر صرف النافذة ونسبة القروض والسلف إلى إجمالي الودائع. ولقد كانت علاقة الارتباط بين سعر صرف النافذة ونسبة الأصول السائلة إلى الموجودات موجبة دالة إحصائياً إذ بلغت (0.531)

يستدل الباحث بشكل عام على قبول الفرضية الرئيسية مفادها (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين سعر صرف النافذة ومؤشر السيولة المصرفية) .

### الفصل الرابع

#### الاستنتاجات والتوصيات

##### أولاً: الاستنتاجات

- 1- هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين سعر صرف الدافئة وبين نسبة القروض والسلف إلى إجمالي الودائع، في حين لا توجد علاقة ارتباط أسعار صرف النافذة مع نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الموجودات.
- 2- ليس هناك تأثير لسعر صرف النافذة أو لكمية مبيعات النافذة بصورة معنوية في مؤشر السيولة المصرفية من خلال سعر السوق الموازي وذلك بسبب أن أي زيادة في كمية المبيعات لها مخرجات داخل الاقتصاد العراقي.
- 3- أظهرت الدراسة أن نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى مجموع المطلوبات شكّلت نسبة قليلة جداً لا توازي نسبة كفاية رأس المال التي أوصت بها لجنة بازل ، وهذا نتيجة كون نسبة الزيادة في الودائع أكبر بكثير من نسبة في رأس المال ومحاولة المصرفين رفع نسبة كفاية رأس المال ربما تمكن من دخول مجالات اطول امداً وأكثر ربحاً ومخاطرة.
- 4- يتضح توظيفات الأموال في المصرفين (الرافدين والرشيد) تمثل أهمية كبيرة لها ومن خلال هذه التوظيفات يتم تحقيق أهدافها في السيولة والربحية والامان .
- 5- إنّ المصرفين هما حكوميان (الرافدين والرشيد) لذلك لعبت تشريعات البنك المركزي والإدارات المصرفية دوراً كبيراً في توجيه أنشطتهما ولاسيما فيما يتعلق بتوظيفات أموالهما.

## ثانياً: التوصيات

- 1- ضرورة الحفاظ على سعر الصرف النافذة ، الدور المهم الذي يلعبه بوصفها ذات علاقة ارتباط معنوية موجبة
- 2- زيادة فاعلية السياسة النقدية من قبل البنك المركزي لزيادة الاستقرار المصرفي .
- 3- تفعيل دور البنك المركزي في تقليل الفجوة السعرية بين أسعار نافذة ببيع العملة وأسعار الصرف في السوق الموازي لما في ذلك من اثر ايجابي على السيولة المصرفية.
- 4- الأسواق المالية جزء مهم في الاقتصاد وتمثل الحقيقة العاكسة لوضع الاقتصاد .لذلك كان لا بُدَّ من ان تأخذ السلطات بالحسبان ان القرارات المتخذة بشأن السياسة النقدية تقتضي النظر إلى الوضع الاقتصادي برمته .
- 5- زيادة فاعلية المصارف في خدمة اقتصادياتها من خلال الإصلاح الاقتصادي والمالي ، وتعميق وعي المستثمر للأسس العلمية للاستثمار في الاوراق المالية ولاسيما الأسهم، وذلك عبر إنشاء مراكز نشطة وفعالة في داخل المصارف تتيح للمستثمرين معرفة المعلومات المتعلقة بالإجراءات التي يتخذها البنك المركزي بشأن السياسة النقدية حتى يتمكنوا من عكسها على أداء تلك المصارف.
- 6- لا بُدَّ من دراسة السياسات الاقتصادية المؤثرة في أداء المصارف مثل السياسة المالية حتى يمكن تتبع سلوك المتعاملين في المصارف ومعرفة مدى استجابتهم لهذا السياسات للمساعدة على تفسير ظواهر ارتفاع أداء الأسواق وانخفاضها .

## قائمة المصادر

### اولاً- الكتب.

- 1-الخلو موسى بوخاري ، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي ، مكتبة حسن العصرية ، بيروت ، ط 1،
- 2-عدنان تايه النعيمي، وأرشد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2000 .
- 3-زكريا عبد الحميد باشا ، (نقود وبنوك مع وجهة نظر إسلامية ) ، ط1، لجنة البحوث والتدريب بكلية التجارة جامعة الكويت ، الكويت ، 1989
- 4-سامي عفيفي ،دراسات في الاقتصاد الدولي، مطبعة الدار المصرية اللبنانية ، ط 4، 1995.
- 5-علي حاتم القرشي ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الدار البيضاء ، النجف الاشرف ، ط 1 ، 2014.
- 5-منير اسماعيل ابو شاور واخرون ، نقود وبنوك ، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع ، ط 1 ، عمان ، 2008.

## ثانياً-المجلات .

- 1-أمجد فخري عبيد المعموري،توجهات السياسة النقدية في العراق بعد 2003 ،ودورها في توجيه نافذة بيع العملة والاحتياطات الدولية ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، 2018
- 2-منال جابر مرسي، منال جابر مرسي، تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة ( 1990 -2017) ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة. جامعة سوهاج،2017 .
- 3-هشام طلعت عبد الحكيم وآخرون ، تقييم أسعار الصرف بعض العملات العربية بالدينار العراقي باستخدام نظرية تعادل القوة الشرائية ، (دراسة مقارنة) ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد 71 ، 5 2010.

## ثالثاً- الرسائل و الاطاريح

- 1-العرمان، مها ملحم، "أثر هيكل رأس المال على قيمة الشركات المساهمة العامة الصناعية والخدماتية الاردنية دراسة تحليلية" رسالة – ماجستير ، جامعة اليرموك، 2018
- 2-زينة ناظم النصر اوي، مؤشر السيولة المصرفية وفعاليتها في تحفيز النشاط الاقتصادي ودعم الاستقرار النقدي (عينة من المصارف العراقية )، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء، 2019.
- 3-سمير فخري نعمة ، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات مصر حالة دراسية للمدة (1975 - 2006) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2007 .
- 4-سوسن كريم هودان ، اثر مقاييس عرض النقود على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة والنامية ، رسالة ماجستير ، جامعة الكوفة ، 2006 ، ص13
- 5-شيماء يونس كاظم ، اثر السيولة النقدية في مستوى الاداء للمصارف دراسة تحليلية قياسية في بعض المصارف العراقية للمدة (1997-2011) اطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة سانت كليمينتس البريطانية ، فرع العراق ، 2014 .
- 6-فراس حسين علي ،(دراسة تحليلية لأسباب تدهور أسعار الصرف في البلدان النامية ( بلدان عربية مختارة))، رسالة ماجستير مقدمة إلى الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، بغداد، 2005 .
- 7- الصياح، عبد الستار ومصطفى، العامري، سعود جابر مشكور، الإدارة المالية، ط 3 دار للنشر والتوزيع ؛ عمان؛ 2007.